

واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر

The reality of the new institutional economy in Algeria

¹ مطهري حنان

طالبة دكتوراه. مخبر LAREIID

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان.

metahrihanane@yahoo.com

بونوة شعيب

أستاذ التعليم العالي. مخبر LAREIID

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -

Cbounoua@yahoo.fr

قُدِّم للنشر في: 2020.03.30 / قُبِلَ للنشر في: 2020.11.21 / نشر في: 11.12.2020

الملخص:

يبرز هذا المقال موضوع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من خلال دراسة تحليلية لمؤشرات الحوكمة نظرا للأهمية الكبيرة لهذا الاقتصاد في مختلف القطاعات، فلا تتقدم دولة لديها نقص في الإجراءات المؤسسية. طرح الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر كتحدي من تحديات التنمية للنهوض بالاقتصاد الجزائري، وتعتبر الحوكمة المجال الخصب الذي يساهم في تحقيق توجه الاقتصاد الجزائري نحو هذا الاقتصاد. فتبين من الدراسة بأن مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال الفترة (2004-2016) يتراوح ما بين متوسط الى ضعيف، الأمر الذي انعكس سلبا على وضعية الاقتصاد المؤسسي في الجزائر. الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المؤسسي الجديد، المؤشرات المؤسسية، الحوكمة، الجزائر.

تصنيف JEL : D23 . B 52

Abstract :

This article highlights the topic of the new institutional economy in Algeria Through an analytical study of governance indicators Given the great importance of this economy in various sectors, No country is progressing with a lack of institutional procedures.

Introducing the new institutional economy in Algeria as a development challenge to advance the Algerian economy, Governance is the fertile field that contributes to achieving the orientation of the Algerian economy towards this economy.

It was found from the study that the indicators of governance in Algeria during

¹ المؤلف المراسل: مطهري حنان، metahrihanane@yahoo.com

the period (2004-2016) ranged from medium to weak, this reflected negatively on the situation of the institutional economy in Algeria.

Key words: The New Economics, Indicateurs institutionnels, Governance, Algeria.

Jel Classification Codes : B 52 . D23

المقدمة:

لا شك في أن الاقتصاد المؤسسي له أهمية كبيرة في مختلف القطاعات، فلا تتقدم دولة لديها نقص في الإجراءات المؤسسية، وبالنظر إلى الجزائر، نرى بوضوح غياب الاقتصاد المؤسسي من القطاعات المختلفة والذي أدى بدوره إلى الكثير من الفساد والمشاكل وجلب الكثير من العواقب في القطاعات المختلفة مثل مجال التوظيف، والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، ومحالي التنمية المحلية والبحث العلمي والإبداع والابتكار، ومحاربة الفقر، وغيرها من القطاعات التي عندما تتحد مشاكلها مع بعضها البعض تنتج لنا خللا ضخما يؤثر بالتأكيد سلبا على تقدم أي دولة، خصوصا وإن كانت دولة نامية كالجزائر ما تزال في طريقها إلى النمو.

بحيث طرح الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر كتحدٍ من تحديات التنمية للنهوض بالاقتصاد الجزائري، و تعتبر الحوكمة المجال الخصب الذي يساهم في تحقيق توجه الاقتصاد الجزائري نحو الاقتصاد المؤسسي الجديد .

إشكالية الدراسة: من خلال ما تقدم و للإحاطة بالموضوع من جوانبه المتعددة تم صياغة اشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة؟

و يندرج تحت هذه الاشكالية الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الاقتصاد المؤسسي الجديد و ماهي أهم ركائزه؟

- ما هو موقع الجزائر في مؤشرات الحوكمة الدولية؟

ضمن هذا السياق سوف نعالج الموضوع من خلال المحاور التالية:

- **المحور الأول: دراسة نظرية للاقتصاد المؤسسي الجديد**

- **المحور الثاني: دراسة تحليلية للعوامل المؤسسية في الجزائر (مؤشرات الحوكمة)**

منهج الدراسة:

تم اللجوء في هذه الدراسة الى استعمال المنهج الوصف التحليلي، ذلك لأن هذا المنهج يستند الى حقيقة وجود ارتباط و تلازم بين الاطار النظري للبحث و بين الواقع التطبيقي له و يتيح لنا تحقيق العمق و التوازن باستخدام أدوات التحليل الاحصائي.

حدود الدراسة:

يستند البحث ببياناته الاحصائية من البنك الدولي، أما الحدود المكانية للبحث تتمثل في دولة الجزائر و الحدود الزمانية للبحث تمثلت في الفترة الممتدة بين 2004 و 2016.

المحور الأول: دراسة نظرية للاقتصاد المؤسسي الجديد

1- نشأة الاقتصاد المؤسسي الجديد:

ظهر الاقتصاد المؤسسي الجديد في منتصف القرن 20 م، و نظر إلى التنمية على أنها محددة بواسطة منطق التحسين أو التغيير من اجل الاستعمال الفعال للموارد النادرة، و أن الهيكل المؤسسي يحدد اللعبة الاقتصادية خاصة معايير الكفاءة الاقتصادية، كما يفسر هذا الاقتصاد حضور المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية على أنها تعرض لحلول أقل تكلفة من اجل تنفيذ بعض المهام.¹

و يمكن القول بأن الفكر المؤسسي جاء عن طريق بعض المفكرين في سنوات الثلاثينات من نفس القرن من خلال أعمال

" Ronald Coase " خاصة بعد نشر مقاله "The Nature Of The Firm" طبيعة الشركة سنة 1937 و الذي

أدخل تكاليف المعاملات في التحليل الاقتصادي²، حيث سعي من خلاله دراسة السلوك الاقتصادي في اطار القيود التي تفرضها المؤسسات الحقيقية، فمن وجهة نظره أن الاقتصاد الكلاسيكي الجديد غير قادر على التعامل مع الكثير من المشاكل لأنه يفترض أن

الاقتصاد خالي من تكاليف المعاملات و أن المؤسسات غير ضرورية في التحليل الاقتصادي ، حيث حاول "Coase" شرح منطق تكلفة المعاملات في ظل اقتصاد السوق التنافسي.

كما ان مصطلح الاقتصاد المؤسسي الجديد يعود كذلك إلى الاقتصادي Williamson سنة 1975، حيث بدأ يتطور و أصبح حركة ذاتية واعية في سنوات السبعينات، حيث بين Williamson ان التوفير في تكلفة المعاملات يمكن أن يولد التكهّنات بشأن الحدود التنظيمية و هياكل الحكم للشركات المتنافسة من اجل البقاء و الربح.³

أما الانطلاقة الحقيقية لهذا الفكر كانت مع بداية التسعينات من خلال أعمال المفكر الاقتصادي Douglass Cecil North .

2- ركائز الاقتصاد الجديد للمؤسسات:

يرتكز الاقتصاد الجديد للمؤسسات على أعمال: Oliver و Douglass Cecil North ، Ronald Coase و williamson الذي يدرس نوعين من المعايير⁴:

1-1- التنظيمات المؤسسية (les arrangements institutionnelles)

و التي تسمى القواعد الرسمية (تنظيمات داخلية، حقوق الملكية، حقوق العمل، حقوق التعاقدات) وغير رسمية (العادات، وغيرها)، حيث يدرس دورها تعريف وضعية المتعاملين، تقليص عدم التأكد وتكاليف المعاملات، وتوجيه السلوكيات والتصرفات الاستراتيجية وهو ما يساعد على استمرارية النظام الاقتصادي.⁵

2-2- البيئة المؤسسية (l'environnement institutionnelles)

نسمي بيئة مؤسسية مجموعة الأجهزة القانونية، السياسية، القضائية والتي توطر وتشترع التصرفات الكلية والفردية حيث تشمل الأنظمة والقوانين التي تسمح بعملية التنمية من أجل زيادة كفاءة الوسطاء الماليين والأسواق والخدمات فضلا عن الرقابة المالية.⁶

3- المؤشرات المؤسسية:

برزت عدة وكالات دولية ومحلية لبناء مؤشرات حول المؤسسات في الدول المتقدمة، وفي الدول النامية على وجه الخصوص، لتكون كقاعدة من خلالها يمكن اتخاذ القرار في منح المساعدات أو توطير الاستثمار أو إمضاء اتفاقيات التعاون، وهذا ما أسفر على وجود مؤشرات كثيرة جدا قد تتجاوز المئتي مؤشر، و من أهم المؤشرات المؤسسية المعتمدة هي مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي.

1-3- تعريف الحوكمة:

حيث تعرف الحوكمة **gouvernance** عموما بأنها: التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في دولة ما، و يشمل ذلك العملية التي تختار بواسطتها الحكومة، تراقب و تستبدل .

بالإضافة الى قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات سليمة بفعالية، احترام المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية فيما بينها.

2-3- مؤشرات الحوكمة:

و تتمثل مؤشرات الحوكمة في:⁷

1-2-3- التعبير عن الرأي و المساءلة (Voice and Accountability):

على المشاركة في إختيار الحكومة، فضلا عن حرية التعبير و حرية التجمع وحرية الصحافة.

2-2-3- الاستقرار السياسي و غياب العنف (Political stability and absence of

violence): يقيس احتمال زعزعة إستقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية و الارهاب.

3-2-3- فعالية الحكومة (Gouvernement Effectiveness): يقيس نوعية الخدمات العامة، نوعية

الخدمات المدنية و درجة استقلالها عن الضغوط السياسية، نوعية صنع السياسات و تنفيذها، و مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

4-2-3- نوعية التنظيمات (Regulations Quality): يقيس قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات

و تنظيمات سليمة و التي تسمح بتنمية القطاع الخاص و تعزيزه.

5-2-3- سيادة القانون (Role of Law): يقيس مدى ثقة و التزام المتعاملين بقواعد المجتمع، و خاصة نوعية انفاذ

العقود، حقوق الملكية، الشرطة، المحاكم، فضلا عن احتمال وقوع الجريمة و العنف.

3-2-6- ضبط الفساد (Control of Corruption): يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب

الخاصة، يشمل كل اشكال الفساد، فضلا عن اقتناص الدولة من قبل النخبة و المعارف الخاصة.

3-3- دليل المؤشر :

تسمح بيانات البنك الدولي بالحكم على كل مؤشر من المؤشرات الستة للحكومة لدولة ما من خلال :

3-3-1- الترتيب المنوي percentile rank (0 -100):

مؤشر يرتب الدولة ضمن كل دول العالم، الصفر يوافق أدنى ترتيب و 100 يوافق أعلى ترتيب.

3-3-2- تقديرات مؤشرات الحوكمة Governance score (-2.5، +2.5):

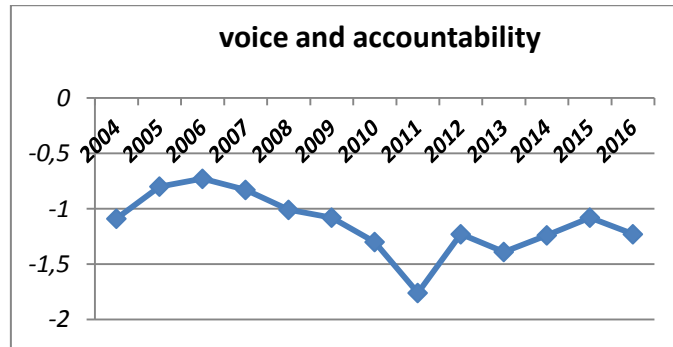
تقديرات الحوكمة تقاس بسلم يتراوح من -2.5 الى +2.5 و القيم الاعلى توافق حوكمة أفضل.

المحور الثاني: دراسة تحليلية للعوامل المؤسسية في الجزائر(مؤشرات الحوكمة):

1- مؤشر التعبير عن الرأي و المساءلة في الجزائر:

يركز هذا المؤشر على الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية من تعددية حزبية وحرية الإعلام، حرية التعبير عن الرأي ونزاهة الانتخابات، ومشاركة المرأة في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، و هذا المفهوم لم يتضح بعد في الجزائر فالمشاركة بالرأي السياسي والمساءلة تتميزان بغياهما في معظم الأحيان وعدم فاعليتهما في أحيان أخرى، حيث أننا نلاحظ بأن معظم المنظمات وأغلب مستويات المسؤولية تكتفي بتقاسم تقرير أدبي ومالي ومحاسبي بصورة شكلية كدليل يجب الالتزام به وإجراءات يجب المرور بها في فترة زمنية معينة تبين سلامة الوضع المالي والتنظيمي في هذه المستويات ودون أن تتعدى ذلك إلى التطبيق الفعلي، وكما أن نظام المساءلة غير موجود على مستوى الهيئات المحلية وحتى على مستوى الحكومة المركزية والبرلمان.

الشكل 1. تطور مؤشر التعبير عن الرأي و المساءلة في الجزائر خلال الفترة (2004-2016)



المصدر: بيانات البنك الدولي

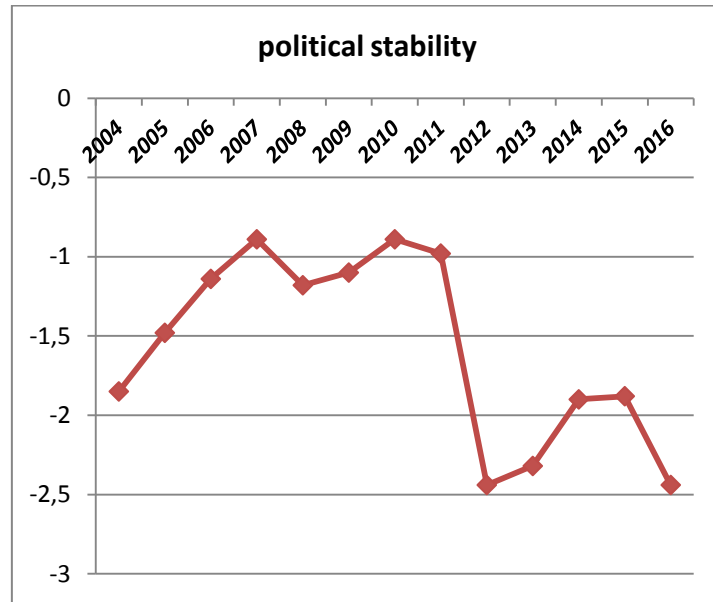
بلغ المؤشر قيمة (1.23-) سنة 2016 مما يفسر نقص حرية التعبير وغياب المساءلة ، وهذا ما نلاحظه في وسط الرأي العام لدى المواطنين، و بالمقارنة بسنة 2004 فقد بلغ هذا المؤشر (1.09 -) ، أي هذا الأخير كسب 0.14 نقطة خلال هذه الفترة. كما نلاحظ من خلال الارقام الموضحة في الشكل بأن المؤشر قيمته سالبة خلال فترة الدراسة (2004-2016) هذا ما يعكس الوضع المتدني لهذا المؤشر في الجزائر، و هو ما يدل على ان حرية التعبير و الاعلام و المشاركة السياسية بالإضافة الى حرية تكوين الجمعيات في الجزائر تبقى دون المستوى و محدودة جدا، و لعل من اهم الاسباب وراء هذا هو ناتج عن التضيق عن الحريات و النشاطات لتكوين الاحزاب و السياسات ،وكذا عدم حرية الصحافة و الاعلام.

2- مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف في الجزائر

ينطوي الاستقرار السياسي وانعدام العنف على آلية المشاركة في اتخاذ القرار، بالمقابل فان عدم الاستقرار السياسي يعرف بأنه وضعية تتسم بالتغيير السريع، غير المنضبط أو المحكم وبتزايد العنف وتناقص الشرعية، فالعنف هو الاستخدام غير العادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم، أما عدم الاستقرار السياسي فهو مجموعة الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، ويتخذ عدة أشكال منها غياب العدالة الاجتماعية وحرمان قوى معينة من حقوقها السياسية.

كما يهدف مفهوم مؤشر الاستقرار السياسي إلى بناء نظام سياسي شرعي وقوي يشتغل في إطار احترام سيادة الشعب والإرادة الاجتماعية، أما انعدام العنف فيعني أن النظام السياسي متواجد في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية سليمة، كما يتضمن الاستقرار السياسي عدة آليات تعتمد في محتواها مبادئ التداول السلمي على السلطة، ونزاهة الانتخابات والوسائل الشرعية والدستورية في تشكيل الحكومات.⁸

الشكل 2. تطور مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف في الجزائر خلال الفترة (2004-2016)



المصدر: بيانات البنك الدولي

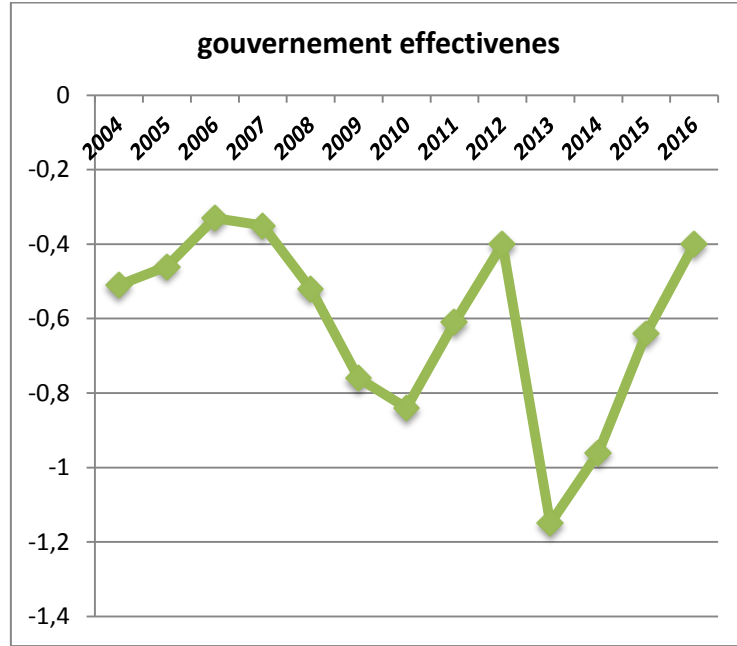
بلغ هذا المؤشر قيمة (-2.44) سنة 2016 ، و هذا يعني وجود نوع من الاستقرار السياسي نتيجة تشقق الطبقات السياسية وبقاء التهديد الإرهابي متواصل ، وقد عرف هذا المؤشر تحسنا بعد العشرية السوداء بعدما مرت البلاد بأزمات سياسية حادة وفرض مزيد من الحكم الديمقراطي.

من خلال الشكل يتضح بأن هذا المؤشر لم يعرف تحسنا حتى سنة 2006 ، حيث وصل المؤشر الى قيمة -0.89- وهو مؤشر ضعيف لا يدل على تحسن الأوضاع في المجالات المتصلة بتنظيم المؤسسات وممارسة مهامها، ويعود السبب إلى عدم وجود استقلالية بين الهيئة القضائية والهيئة التنفيذية، وهو ما جعل نسبة الامتناع عن التصويت تتجاوز 60 % في تشريعات 2007 إلى غاية 2011 ، رغم حالة الانفتاح التي تحاول من خلالها الهيئة التنفيذية تقديم انطباع حول نزاهة الاستحقاقات.

3- مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر

مؤشر فعالية الحكومة يقيس الادراك الحسي للمفاهيم التالية :نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة كما أنه يبين مصداقية الحكومة و التزامها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال نوعيتها و طريقة تنفيذها على ارض الواقع وكذا السهولة في ممارسة الاجراءات المتعلقة بحرية الاستثمار و حقوق الملكية.⁹

الشكل 3. تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر خلال الفترة (2004-2016)



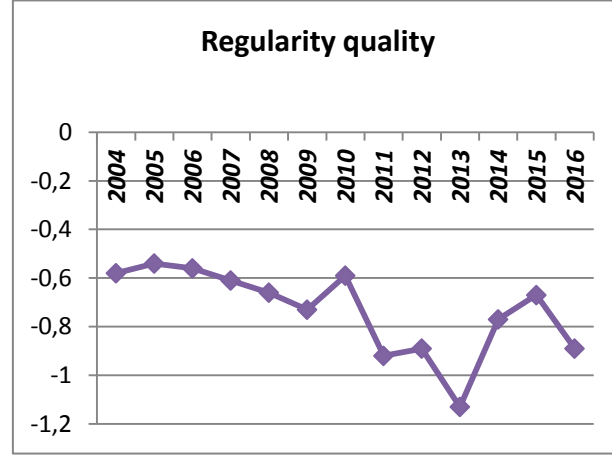
المصدر: بيانات البنك الدولي

يتضح من خلال الشكل أن هناك مجهودات تبدل من أجل الرفع من هذا المؤشر و هو ما تبينه سنوات 2005 الى غاية 2010، حيث ارتفع المؤشر في المتوسط بقيمة 0.75 و هو ما يعبر عن حالة مستقرة، الا ان النتائج المحققة بالمقارنة مع حجم الانفاق العام بدءا من برنامج دعم النمو 2005-2009 و برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 تعد ضعيفة، اذ قدرت تكاليف المشاريع في البنى التحتية بين 05 و 10 أضعافها، هو ما حمل الحكومة أعباء كثيرة نتيجة تفشي بعض الممارسات الخاطئة في الجهاز الاداري المرتبطة بالتعيينات في المناصب و سيادة العلاقات الشخصية و غياب الكفاءة و هو ما يعبر عن التراجع في مؤشر الفعالية لدى الحكومة.

4- مؤشر نوعية التنظيم والاجراءات في الجزائر

يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ سياسات سليمة و أنظمة و لوائح تسمح بتشجيع و تنمية القطاع الخاص و تمت جميع عناصر هذا المؤشر من مصادر مختلفة تقيس الادراكات الحسية لمدى حدوث سياسات غير ودية حيال السوق : كالتحكم في الاسعار، الرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجال التجارة وتأسيس المشاريع.

الشكل 4. تطور مؤشر التنظيم و الاجراءات في الجزائر خلال الفترة (2016-2004)



المصدر: بيانات البنك الدولي

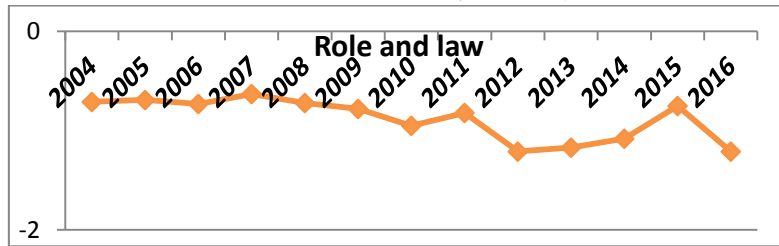
يتضح من خلال الشكل أن الاجراءات المتعلقة بالأعمال التجارية وتنظيم السوق الجزائرية يبقى ضعيفا خاصة خلال الفترة من 2013 الى 2016، حيث حقق المؤشر درجات في مستويات دنيا بمعدل يقدر بـ (-0.86)، علما أن هذه النتائج تؤكد تقارير مناخ الاعمال في الجزائر كالأجراءات المتصلة بإنشاء المشروع وكذا التراخيص الخاصة بممارسة أنشطة العمال و الخصوصية، والنقص الفادح في الحصول على المعلومات، وهي الضبابية التي مكنت الفساد من السيطرة على عملية التنظيم والاجراءات المتصلة بها بالشكل الذي يسمح بعدم إستقرار منظومة القوانين.

5- مؤشر سيادة و حكم القانون:

يقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الافراد والمنظمات، وبشكل خاص التقيد بالقواعد القانونية في المجتمع.

بحيث سعت الحكومة الجزائرية إلى الإصلاح السياسي والإداري بتعديل بعض القوانين وإلغاء البعض؛ لبناء دولة ديمقراطية تقوم على سيطرة أحكام القانون و إحترام الحقوق والحريات كشرط أساسي لإقامة السلم والاستقرار الإجتماعي، وهو ما يساهم في تكريس دولة القانون.¹⁰

الشكل 5. تطور مؤشر سيادة و حكم القانون في الجزائر خلال الفترة (2016-2004)



المصدر: بيانات البنك الدولي

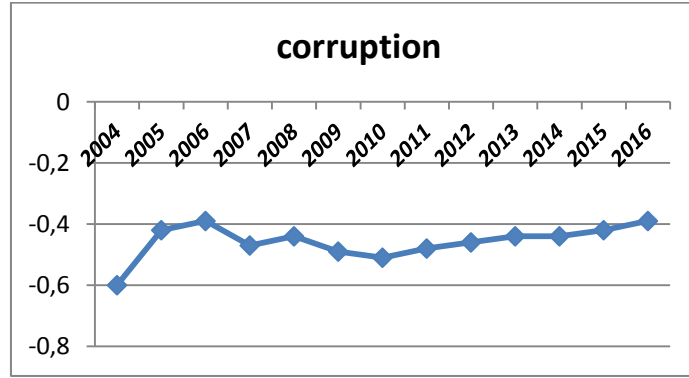
نلاحظ من خلال الشكل ان هذا المؤشر بقي يتراوح ما بين المتوسط و الضعيف خلال فترة الدراسة حيث أنه كسب 0.49 نقطة خلال الفترة ما بين 2007 و 2014 ما يعبر عن سيادة جزئية للقانون .

كما أخذ المؤشر الفرعي لسيادة و حكم القانون ترتيب أقل من المتوسط الامر الذي انعكس على التوجه الضعيف للقطاع الخاص سواء المحلي أو الاجنبي للمشاركة بأكثر فعالية في التنمية ،باعتبار أن الاقتصاد المؤسسي الجديد يولي أهمية للاعتبارات القانونية من خلال الاهتمام بنظم الملكية و الحقوق بصفة عامة.

6- مؤشر ضبط الفساد في الجزائر

مؤشر ذاتي يصدر عن البنك الدولي يتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس ويرتكز في تصنيفه للدول على تبديد و إحتلاس المال العام والرشوة، إضافة إلى إستغلال النفوذ والسلطة لمصالح شخصية.

الشكل 6.تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة(2016-2004)



المصدر: بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل نلاحظ ان الجزائر ضمن الدول التي بها حجم كبير من الفساد و هي من البلدان المتأخرة في مجال الحد من الفساد و ضمان الشفافية ،في سنة 2004 تحصلت الجزائر على درجة سيئة قدرت في المؤشر ب (-0.6) و احتلت المرتبة 88 من أصل 133 دولة و هذا يعني تفشي الفساد في البلاد بشكل كبير ، و بعد البدء في البرامج التنموية التي جاءت بمشاريع ضخمة تم تحسن المؤشر بشكل طفيف خلال سنة 2006 و يعود ذلك الى الاجراءات القانونية المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية حسب ما تنص عليه اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ،حيث تم اصدار القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بمكافحة الفساد ،و مباشرة خلال السنوات 2006-2007 و 2008 ارتفع المؤشر قليلا لتخرج الجزائر بذلك من القائمة السوداء التي تضم البلدان الاكثر فسادا في العالم، ثم عادت للقائمة من جديد خلال السنوات 2009،2010،2011 نتيجة انخفاض المؤشر و هي بداية فترة برنامج دعم النمو(2010-2014)الذي خصص له غلاف مالي قدر ب 1000 مليار دج لدعم التنمية الاقتصادية من خلال جملة من الاستثمارات الضخمة في جميع القطاعات، و هي الفرصة التي استغلها كبار المسؤولين لممارسة الفساد بشكل اعظم، ثم اصبح المؤشر سنة 2012 (-0.46) و بقي مستقرا في السنوات اللاحقة تقريبا في نفس المجال و هو مؤشر ضعيف يفسر وجود بيئة من الفساد و مراتب غير مشرفة من حيث النزاهة و الشفافية خاصة في مجال الوظيفة العمومية و تسيير المال العام، و قد جاءت الجزائر بترتيب 108 من مجموع 176 دولة سنة 2016.

خاتمة:

توصلت الدراسة الى وجود تدني في مؤشرات الحوكمة الأمر الذي ساهم في تدني وضع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من خلال مايلي:

- تدني مؤشر ابداء الرأي و المساءلة الأمر الذي انعكس سلبا على قدرة المواطنين في حرية التعبير و المشاركة، بالإضافة الى نقص حرية تكوين الجمعيات باعتبارها كيان مؤسسي مهم لتطوير الاقتصاد المؤسسي في الجزائر.
- ضعف مؤشر الاستقرار السياسي و هذا بسبب الآثار السلبية للعشرية السوداء على الاستقرار في البلاد مما يؤثر سلبا على مستوى الاقتصاد المؤسسي.
- استقرار مؤشر فعالية الحكومة من خلال تحسين نوعية الخدمات المؤسسية المدنية .
- مستوى ضعيف جدا لمؤشر نوعية الاطر التنظيمية ما أثر بشكل سلبي على العناصر المكونة للاقتصاد المؤسسي الجديد .
- احتلت الجزائر المراتب الاخيرة ضمن مؤشر سيادة و حكم القانون نتيجة التوجه الضعيف للقطاع الخاص سواء المحلي أو الاجنبي مما يؤدي الى ضعف في الاقتصاد المؤسسي الذي يولي أهمية كبيرة جدا للاعتبارات القانونية .
- عدم استقرار مؤشر مكافحة الفساد مما يستوجب على الجزائر اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة باعتبار أن الاقتصاد المؤسسي الجديد يؤكد على حماية حقوق الملكية و تنفيذ العقود.
- كخلاصة يمكن القول بأن رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر من حيث الاستقرار الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي للبلاد من الاستقلال الى يومنا هذا، بالتأكيد أدت هذه الجهود الى مستوى معين من النمو و التنمية، لكنها لم تكن حسب التوقعات من الطبقة السياسية و الاجتماعية و تبقى مشكلة القصور و الاعطال المؤسسية لا تزال قائمة و هي عقبة تعرقل التنمية الاقتصادية في الجزائر، و لهذا يجب على القادة مراجعة الجانب المؤسسي من أجل تنسيق القطاعات فيما بينها و العمل من أجل تحقيق التنمية.
- و لا يمكن تحقيق الاهداف المنشودة الا من خلال بناء و تطوير مؤسسات فعالة لإنجاح سياسات اصلاح الاقتصادي مع تطوير المؤسسات الاقتصادية و تعزيز استقلالية القضاء مما يؤدي الى توفير خدمات تتناسب مع الحاجات الاقتصادية .

قائمة المراجع :

- Walter.G, Amedgro .H.**(2011), «L'adaptation Organisationnelle dans les Théories Managériales et Sociales », Presses de l'université de Québec, Canada, p38.
- Ahmad. S.**(2006), « l'hétérodoxie institutionnaliste et néo-institutionnaliste », économie & société, Laboratoire de recherche Grand Maghreb, Constantine, N°4, p 09.
- Victor. N.**(2003), «New institutionalism, Economic and Sociological», University Press, P04-08.
- Kichou .L, Palloix .C.** (2003), « économie institutionnaliste des groupes multinationaux de l'agroalimentaire en ce début de XXIe siècle », économie appliquée, tome LVI, n°1, p 97-98.
- Abbas .M.** (2005) , « le consensus de Sao Paulo fondement et portée d' une nouvelle approche des stratégies de développement ? », économie & société, Laboratoire de recherche Grand Maghreb, Constantine, N°3, p 36.
- North .D.**(2003), «Local Knowledge and Institutional», Center for International Private Enterprise, Translated from A Conference on Institutional Development, Brazil, December, P2.
- Kaufmann. D, Kraay. A, Mastruzzi, M.** (2010), «The World wide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues » ,World Bank Policy Research Working Paper, Washington, p 7-8.

شقيب، ع، عدلي.إ. (2016)، « الحوكمة الجيدة و النمو الاقتصادي، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية»، العدد 06.

عبد الرزاق. م، بوزيد. س. (2017)، « فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر»، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7.

بن عزوز. م. (2016)، « الفساد الاداري و الاقتصادي في الجزائر»، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية، العدد 07، ص 207.